بيان

وفد دولـــة قطـــر

يُلقيـــه

السيدة سارة الدوح

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (77) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـــول

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

-- اكتوبر 2022

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لقيادتكم لإعمال اللجنة السادسة في هذا الدورة.

السيد الرئيس،

إن مبدأ سيادة القانون يمثل الركيزة الأساسية لنجاح الجهود الدولية في تحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، وهو المعيار الرئيسي للالتزام بميثاق الأمم المتحدة، حيث أنه يُشدد على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول، وإقامة نظام قائم على القواعد في إدارة العلاقات الدولية.

وتأكيداً لذلك اعتمد المجتمع الدولي العديد من المواثيق الدولية والإعلانات التي تؤكد على أهمية سيادة القانون، ومنها إعلان القمة العالمية لعام 2005 الذي شدد على أن سيادة القانون عنصراً أساسياً من عناصر منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام وكفالة حقوق الإنسان بالحماية. كما نود الإشارة إلى أن المجتمع الدولي أكد في "إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة"، التزامه بأن الشعوب يجب أن تكون محور الجهود من أجل تحقيق سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي والوفاء بجدول أعمالنا المشترك على النحو الوارد في ذلك الإعلان.

السيد الرئيس،

ايماناً من دولة قطر بمبدأ سيادة القانون، فقد واصلت التزامها وجهودها لتكريس هذا المبدأ. فعلى المستوى الوطني، تولي قيادة الدولة أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بسيادة القانون، بالاستناد إلى المعايير والأعراف الدولية، وتحرص المؤسسات الحكومية على التقيد بسيادة القانون، وزيادة الوعي المجتمعي بهذا المبدأ، بكونه العامل الأساس لتحقيق المساواة والعدالة بين الجميع – مواطنين ومقيمين– وتعزيز الحكم الرشيد. وتأكيداً لسياسة دولة قطر في هذا المجال، أولت الدولة اهتماماً كبيراً لضمان التكامل بين القوانين الوطنية وبين الصكوك الدولية في مجال سيادة القانون.

وفي إطار تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني والإقليمي تسعى دولة قطر إلى التركيز بشكل خاص على الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". وفي هذا السياق، تدعم دولة قطر استراتيجيات وجهود تحقيق مجتمعات مسالمة وخالية من النزاعات مما يساعد في إزالة تهميش المجتمعات الضعيفة. ومن أهم الشراكات التي عقدتها دولة قطر لدفع تعزيز الهدف 16، الشراكة مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بغرض إنشاء مركز التحليل والاتصال التابع لمكتب الممثلة في الدوحة.

السيد الرئيس،

من أجل الوصول إلى بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، فإن دولة قطر، ممثلة في مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة، الذي تم تأسيسه بالتعاون مع الأمم المتحدة في عام 2012، تساهم في تعزيز مبدأ سيادة القانون ومكافحة الفساد على المستوى الإقليمي، من خلال عقد الندوات وورش العمل والبرامج الأكاديمية للمختصين من دول المنطقة. وفي هذا الصدد، نؤكد على الدور التنويري والتوعوي الذي تقوم به "**جائزة الشيخ تميم بن حمد ال ثاني أمير دولة قطر للتميز في مكافحة الفساد**"، والتي أنشئت في عام 2016، وتُقدَّم هذه الجائزة سنوياً بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق التاسع من ديسمبر للمؤسسات والأفراد من مختلف أنحاء العالم.

ختاماً، تعيد دولة قطر التزامها بكل الجهود الرامية لتفعيل مبدأ سيادة القانون من أجل تحقيق العدالة الدولية، والمساهمة في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.

وشكراً،